القـــوة الثـــالثة

obeikan.com

obeikan.com

القوة الثالثة

إذن فقد وجد داخل الأقباط خطان متميزان هما الخط الرئيسي ويتمثل في عموم الشعب القبطي، وفي الأكليروس والبطريرك، وهذا الخط يتمسك بتراث الكنيسة التقليدي في الانحياز إلى المشروع الحضاري للأمة، والانتماء إلى الحضارة الإسلامية والثقافية الإسلامية ومناهضة المشروع الحضاري الغربي.

والخط الهامشي الذي يتبنى المشروع الحضاري الأوروبي ويعمل بالتعاون مع الاحتلال ويرفض المشروع الحضاري الوطني.

وإذا كان الاستعمار قد حاول استخدام عناصر الخط الهامشي في ترويج سياساته أو تمزيق النسيج الوطني، أو تطويق الحركة الوطنية المصرية. إلا أن تلك المحاولات ظلت ضعيفة، واستطاع المشروع الحضاري الوطني أن يطوقها ويقلل من تأثيراتها السلبية.

ووجد الاستعمار أن هناك عدداً من العوامل تحول دون زيادة نفوذ هذا الخط الهامشي داخل الأقباط، منها الوعي القبطي العام ـ التراث القبطي التقليدي.

انحياز الأكليروس والبطاركة إلى التراث القبطي التقليدي. ووعي الحركة الإسلامية الوطنية وتمسكها بالسلوك الغير طائفي.

وبالطبع اختار الاستعمار أقرب الطرق وأسهلها لدعم الخط الهامشي وزيادة انتشاره داخل المجتمع القبطي، وإن كان لم يهمل الطرق الأخرى، فبديهي أن تغير التراث القبطي أمر مستحيل، وبديهي أن تزييف الوعي القبطي العام أمر صعب وبديهي أن دفع الحركة الوطنية الإسلامية إلى السلوك الطائفي أمر صعب جداً فلم

يكن أمام الاستعمار إلا محاولة اختراق الأكليروس والسيطرة على منصب البابوية، والدفع ببطريرك لا يؤمن بالمشروع الحضاري الوطني، بل مقتنع بالمشروع الحضاري الغربي إلى منصب البطريركية.

وهكذا بدأ الزحف الطويل والمنظم لتحقيق هذا الهدف لأن كرسي البطريركية وهيئة الأكليروس ذات تأثير كبير جدًا على المجتمع القبطي ويلزم من الناحية العقائدية الكنسية طاعة البطريرك أيًا كان موقفه الفكري والسلوكي.

وبدأت عناصر من المثقفين الأقباط والمتأثرين بالحضارة الغربية، ومعهم عدد من كبار الأغنياء الأقباط والوجهاء المرتبطين بالمصالح الاقتصادية المشروع الاستعماري الأوروبي، بدأ هؤلاء جميعًا محاولتهم للسيطرة على المجتمع القبطي. بدأوا بالسيطرة على المجالس الملية، أو قل: ضغطوا على البابا كيرلس الخامس لاستحداثها، لتكون وسيلة من وسائل تأثير القوة الثالثة على المجتمع القبطي والكنيسة القبطية.

وسرعان ما دب الخلاف بين هذه المجالس الملية وبين البابا كيرلس الخامس. وحدث الصدام بين البابا كيرلس الخامس وبين بطرس غالي الذي كان يرأس تلك المجالس الملية. إلا أن الشعب القبطي وقف مع البابا في هذا الصراع.

وحاول عناصر تلك القوة الثالثة المتمثلة في الوجهاء ـ المثقفين المغتربين ـ كبار الأغنياء الأقباط ـ الإطاحة بالبابا كيرلس الخامس. وتنصيب بابا جديد من المؤمنين باتجاهاتهم والموالين لسياساتهم.

واستعان بطرس غالي والمجلس الملي بالاحتلال وبالخديوي ونجح هؤلاء في استصدار قرار بتعيين بطريرك آخر مكان الأنبا كيرلس الخامس.

إلا أن الأكليروس القبطي ومعه الشعب القبطي تجمعوا ومنعوا الأنبا الجديد من دخول مقر البطريركية، وكانوا يهتفون ارجع يا محروم.

وانتصرت إرادة الشعب القبطي على إرادة القوة الثالثة. وعاد الأنبا كيرلس الخامس إلى كرسي البطريركية رغم أنف الاحتلال والخديوي والمجلس الملي.

وكانت هذه التجارب مدعاة لإدراك ضرورة السيطرة بالزحف الهادئ على الإكليروس وعلى كرسى البطريركية، وليس بالانقلاب السافر عليها.

وهكذا تم دفع عدد من شباب القوة الثالثة وخاصة من خريجي الجامعات إلى الالتحاق بالأديرة طلبًا للانخراط في سلك الرهبنة، وكان هؤلاء من المعروفين بعد تمسكهم بالتراث القبطي التقليدي والمنفتحين على الثقافة الغربية والحضارة الغربية والكنائس الأوروبية، كما تم في نفس الوقت عمل عدد من الجمعيات مثل جمعية الأمة القبطية التي أصدرت الكثير من المنشورات تطالب بالحكم الذاتي للأقباط.

وكذلك تم الاهتمام بالسيطرة على أقباط المهجر في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا، ليكونوا من دعاة القوة الثالثة ومن عناصرها النشيطة التي تعمل على ربط القوة الثالثة في مصر بالكنائس الأوروبية، وتحقق لها أيضًا من خلال العمل في المهجر النفوذ السياسي والدعم المالي.

وفي سنة ١٩٥٩ انحازت عناصر تلك القوة الثالثة إلى انتخاب البابا كيرلس السادس على أساس أنه يمثل حلقة وسيطة، لأن قوتهم لم تكن تسمح بتصعيد بطريركًا من داخلهم.

وتمسك البابا كيرلس السادس بالتراث القبطي التقليدي، إلا أنه سمح للقوة الثالثة بالنفوذ إلى المجتمع القبطي عن طريق إنشاء إبرشيات جديدة يتولون إدارتها ورئاستها.

وفي سنة ١٩٧١، توفي الباب كيرلس السادس ووجدت القوة الثالثة أن الفرصة مواتية فلديهم الكثير من العناصر في الأكليروس القبطي، كما أن الظروف المحلية والدولية في ذلك الوقت كانت تسمح بذلك، وهكذا جاء البابا شنودة الثالث وأصبح بطريركًا للأقباط سنة ١٩٧١ .

في كتاب (المسيحية السياسية في مصر) للدكتور (رفيق حبيب) تعرض الدكتور رفيق حبيب لتيارات المسيحية السياسية في مصر. وقد جعل البابا شنودة أحد هذه التيارات السياسية.

ومن حيث المبدأ فمن الطبيعي أن تموج الحياة في المجتمع القبطي بالتيارات السياسية التي تموج في المجتمع عمومًا، ومن الطبيعي أن يكون للأقباط الحق في العمل السياسي مع أي من الأحزاب والاتجاهات السياسية الموجودة على الساحة، ومن حق البابا شنودة نفسه قبل أن يصبح بابا للأقباط أن يقتنع ويؤمن بما شاء من الأفكار السياسية.

نعم إننا نرى وندعو إلى انحياز المسلم والقبطي على السواء إلى المشروع الحضاري الإسلامي الوطني، ونعم نحن ندين ونرفض الانحياز إلى المشروع الحضاري الغربي سواء جاء هذا الانحياز من مسلم أو من قبطي.

أي أن موقفنا من التيارات السياسية المسيحية في مصر هو نفس موقفنا من التيارات السياسية السائدة في المجتمع المصري عمومًا بمسلميه وأقباطه، فما نقبله في الوسط الإسلامي نقبله في الوسط المسيحي والعكس صحيح تمامًا.

ولكن يجب أن ندرك هنا خصوصية هامة جدًا... وهي أن الإسلام لا يعترف بسلطة رجال الدين المسلمين ولا يحتم على المسلم اتباعهم بلا قيد أو شرط، بل من حق أي مسلم أن يقبل أو يرفض اجتهاد علماء الإسلام، بل عليه أيضًا أن يجتهد هو في الدين والسياسة وكل شيء إذا كان ممتلكًا لشروط الاجتهاد طبعًا.

وبالتالي فالموقف العقائدي أو السياسي لعلماء الدين الإسلامي لا يلزم المسلم بالضرورة ولن يترتب على رفض المسلم لهذا الموقف تعرضه للحرمان الديني أو الاتهام بالكفر والمروق أو شيء من هذا القبيل.

أما في الكيان القبطي المسيحي فإنه وفقًا للعقيدة القبطية فإن القبطي ملتزم بطاعة البطريرك وإلا شعر بالإثم والحرمان.

ومن الطبيعي والحالة هذه أن يلتزم البطريرك بالتراث الكنسي التقليدي في الفصل بين السلطة الزمنية والروحية وفي التمسك باستقلال الكنيسة عن الكنائس الأوروبية ويدعم الانتماء القبطي إلى المشروع الحضاري الوطني.. والمفترض أن البابا شنودة بمجرد أن أصبح بطريركا أن يترك رؤيته السياسية جانبًا وأن يتمسك ويتصرف وفقًا

للتراث الكنسي القبطي الثابت لأنه إذا أدخل رؤاه السياسية ومارس السياسة من خلال الكنيسة لكان هذا أولا خروجًا على التراث القبطي وثانيًا جر الأقباط جميعًا الملزمين بطاعته باعتباره بطريركا لدعم مشروعه السياسي حتى لو تعارض مع رؤاهم السياسية وهنا مكمن الخطر فإذا أدركنا أن الجذور السياسية للبابا شنودة تعكس الرفض للمشروع الحضاري الوطني، وتتعاطف مع المشروع الحضاري الأوروبي وترى ضرورة التعاون مع الكنائس الأوروبية لأدركنا خطر المسألة على مصالح الوطن عمومًا وعلى المشروع الحضاري الوطني عمومًا، وعلى الأقباط والكنيسة القبطية خصوصًا.

يحكي الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه (خريف الغضب) أن السادات وممدوح سالم وزير الداخلية ١٩٧١ وغيرهما من الجهاز الحكومي كانوا يفضلون انتخاب البابا شنودة كبطريرك للكنيسة القبطية عقب موت الأنبا كيرلس السادس وأن هيكل قد عارض في ذلك وطرح أسبابه لتلك المعارضة وألمح الأستاذ هيكل في نفس الكتاب إلى احتمال استخدام الحكومة المصرية لنفوذها لترجيح كفة البابا شنوده على غيره من المرشحين للكرسي البطريركي ونحن بالطبع لا ندري إن كانت رواية هيكل صادقة أم كاذبة إلا أنه من المؤكد أن السادات كان يفضل البابا شنودة وأن علاقتهما كانت جيدة قبل وفي أوائل تولي البابا شنودة كرسي البطريركية، وهذا ما يؤكده البابا شنودة وما أكده أنور محمد على لسان البابا شنودة في كتابه (السادات والبابا).

والسؤال هنا لماذا فضل السادات وجهازه الحكومي ترشيح البابا شنودة لكرسي البطريركية؟

هل يرجع ذلك إلى أن السادات أراد بطريركًا يمارس السياسة فتستخدمه الحكومة بطريقة أو بأخرى لتمرير سياساتها؟

أم أن السادات كان يريد بطريركا من الجيل الجديد ليدعم مشروع السادات

التغريبي حيث أن الجيل القديم من الكهنة كان يرفض التغريب ويتمسك بالتراث القبطي التقليدي؟

وأيًا ما كان السبب فإن ممارسة البابا للسياسة أمر ترفضه العقائد الكنسية وترفضه قواعد التراث القبطي الثابتة، وبالتالي فإن إقحام البابا نفسه في المسائل السياسية أمر مرفوض.

وقد يقول البعض وكيف تحل المشاكل القبطية أو المشاكل في المجتمع القبطي عمومًا إذا لم يتدخل البابا والرد هنا بسيط، لأن تلك المشاكل يمكن أن يحلها السياسيون الأقباط الموالون منهم للحكومة أو المعارضون.

ويبقى البابا مقتصرًا على الجوانب الروحية، لأن تدخل البابا في الأمور السياسية يخلق بالتأكيد أزمة طائفية، أن البابا الذي من المفروض أن يتمتع بالطاعة التامة لدى الأقباط لو أبدى رأيًا في مسألة أو مشكلة أو قضية سياسية، فهو يجبر الأقباط كلهم بالضرورة على هذا الرأي، حتى لو كان منهم من لا يرى مثل رأيه في القضايا السياسية.

التصرفات التي قام بها البابا شنودة خضعت لكثير من التقييم وخاصة من الرئيس السادات ومن الصحفيين ومن لجان التقصي الحقائق بمجلس الشعب، وأخيرًا من المحكمة الإدارية العليا، وكذلك من دفاع الحكومة أمام المحكمة الإدارية ونحن هنا سنورد كل هذا التقويمات ثم نعتمد على الثابت منها.

السادات مثلا في خطابه أمام مجلس الشعب في ١٤ مايو ١٩٨٠ اتهم البابا شنودة بما يلي: -

أن البابا شنودة يريد أن يجعل من الكنيسة سلطة سياسية، وأن الفتنة الطائفية من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٨ سببها البابا شنودة، وأن البابا شنودة يحرض أقباط المهجر على التظاهر أمام الأمم المتحدة وأمام البيت الأبيض الأمريكي وأنه يتصل بالرئيس كارتر ليحثه على ليّ ذراع السادات وإحراج موقف السادات أمامه.

وأنه يقف وراء المنشورات التي توزع في أمريكا عن الاضطهاد الذي يتعرض له المسيحيون في مصر، وكذلك المقالات والإعلانات المنشورة في الصحف الأمريكية بهذا الصدد. أن البابا شنودة ألغى الاحتفالات بالأعياد القبطية احتجاجًا على التفكير في تطبيق الشريعة الإسلامية.

أن البابا شنودة كان وراء دعوة المجمع المقدس للاحتجاج على إصدار مجلس الشعب للمادة الثانية من الدستور الخاصة بجعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، ودعا الناخبين الأقباط إلى عدم التصويت بنعم على تعديل الدستور.

أن البابا شنودة يقف وراء مخطط ليس لإثارة الأقباط فقط، ولكن لإثارة المسلمين واستفزازهم.

أن البابا شنودة هو أكبر من أضر بالأقباط، وأنه لم يضر أحد بالأقباط مثلما فعل شنودة وأن هناك عددًا من الأقباط يحارب في صفوف الموارنة في لبنان.

في تقرير لمجلس الشعب المصري أعدته لجنة فرعية مكونة من محمد رشوان وكيل المجلس وعضوية كل من حافظ بدوي/ محمد محجوب، كمال هنري أبادير، كامل ليلة، ألبرت برسوم سلامة، مختار هاني، كمال الشاذلي، إبراهيم شكري، ألفت كامل، إبراهيم عوارة. جاء في التقرير:

(تأكد للجنة أن بعض المتطرفين من القيادات المسيحية وبعض المتعصبين من رجال الكنيسة قد حاولوا تضخيم بعض الأحداث الفردية وتصويرها في صورة صراع ديني وأنها اضطهاد للأقباط. بل ووصل الأمر إلى حد افتعال بعض الأحداث وإلصاق التهمة بالمسلمين بهدف إذكاء نار الفتنة واتخذ بعض القسس من مثل هذه الأحداث مادة للموعظة التي يلقونها في الكنائس، فتحولت بعض الكنائس إلى منابر لنشر الشائعات الكاذبة وبث روح الفرقة بين المسلمين والمسيحيين).

ونسجل اللجنة أسفها مما لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك. وأنهم تمادوا في مسلكهم وأوعزوا بطبع

منشورات وتسجيلات عن الأحداث دونما تمحيص وأوعزوا بنشرها في المجلات القبطية التي تصدر داخل البلاد وأقاموا صلات مع بعض جهات أجنبية ومع بعض المغتربين المصريين في الولايات المتحدة وزودوا المجلات والصحف القبطية التي تصدر بالخارج بمعلومات مضللة وغير صحيحة فضلاً عن الشائعات الكاذبة).

ويضيف التقرير (وقد صور الطموح السياسي للقيادة العليا للكنيسة (البابا شنودة) أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة).

في مقال للأستاذ (طلعت يونان). وهو قبطي. بتاريخ / ١٦ / ٩/ ١٩٨١ الأهرام، اتهم الأستاذ يونار البابا شنودة اتهامات مباشرة قائلاً (الفتنة الطائفية ولدت على أرض مصر وفرضت على شعبها يوم حاول البعض سامحه الله خلق الكيان الذاتي أو الاستقلالي للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية للأقباط).

وأضاف الأستاذ يونان في مقال آخر بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٨١الأهرام قائلاً: (إن الحوادث الفردية التي تقع على مسيحيين يتم تجسيمها وتصويرها على أنها مخطط اضطهاد، أما الحوادث التي تقع من مسيحيين على مسلمين بطريق الافتعال فلا يتم تداولها وتظل في إطار الحوادث الفردية).

وإذا حاولنا النظر في التقارير والأقوال السابقة نجد أن السادات قد اتهم البابا شنودة باتهامات قد يقول البعض إن السادات متحامل على البابا ـ حسنًا ـ ليكن السادات متحاملاً على البابا.ولكن ماذا عن تقرير اللجنة البرلمانية وهي تضم في عضويتها العديد من الأقباط كما تضم شخصيات محترمة وأمينة، ولا يختلف على ذلك أحد مثل المهندس إبراهيم شكري وغيره.

وقد وجهت تلك اللجنة نفس التهم إلى البابا شنودة، فهل كان أعضاء اللجنة الأقباط والمهندس إبراهيم شكري والدكتور إبراهيم عوارة متحاملين أيضًا على البابا؟

حسنًا، فماذا عن كلام الأستاذ (طلعت يونان) وهو قبطي وغير مطعون في قبطيته ولا متهم بالانحياز إلى السادات.

ألم يقل: (إن البابا شنودة يحاول خلق الكيان الذاتي الاستقلالي للأقباط والنظر إلى البطريركية على أنها رئاسة سياسية؟)

حسناً. فلتكن كل هذه الشهادات مطعونًا في صحتها. فماذا عن حكم محكمة القضاء الإداري. التي رفضت التظلم الذي قدمه البابا شنودة وجاء في حيثيات حكمها التاريخي بتاريخ ٣ / ١/ ١٩٨٢:

(إن البابا شنودة خيّب الآمال وتنكب الطريق المستقيم الذي تمليه عليه قوانين البلاد واتخذ من الدين ستاراً يخفي أطماعًا سياسية، كل أقباط مصر براء منها وإذا به يجاهر بتلك الأطماع واضعًا بديلاً لها على حد تعبيره بحراً من الدماء تغرق فيه البلاد من أقصاها إلى أقصاها باذلاً قصارى جهده في دفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة، وعلى غير هدى في كل أرجاء البلاد غير عابئ بوطن يأويه، ودولة تحميه وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعه عليه أقباط مصر).

وفي الحقيقة فإن هذا الحكم الذي لا يجرؤ أحد على الاختلاف حوله أو الطعن في نزاهته قد لخّص المسألة كلها وحدّد الموضوع تحديدًا دقيقًا.

فأقباط مصر أبرياء من هذا السلوك الذي يسلكه البابا شنودة، والبابا شنودة هنا خارج على التراث الكنسي التقليدي وهو الرأي الذي كررناه دائمًا.

إن البابا شنودة يدفع عجلة الفتنة بأقصى سرعة، وهذه بالطبع جريمة كبرى.

إن البابا شنودة يريد إغراق البلاد في بحر من الدماء وهذه تهمة أكبر.

إن للبابا شنودة أطماعًا سياسية، وهذا بالطبع مخالف للتراث الكنسي، ومخالف لحدود العقيدة المسيحية القبطية التي رسمتها لدور البطريرك.

وهكذا فإن الحقائق الثابتة التي أكدتها حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري والتي أكدتها الوقائع الثابتة تؤكد كلها أن القوة الثالثة التي نجحت بالوصول بممثليها، وخاصة البابا شنودة إلى الأكليروس المسيحي القبطي هي قوة تعادى المشروع الحضاري للأمة، وتريد إلحاق الأقباط بالمشروع الحضاري الأوروبي، ولا تحافظ على

الاستقلال التقليدي للكنيسة القبطية في مواجهة الكنائس الأوروبية، وهي تسعى لإغراق البلاد في الفتنة الطائفية لتحقيق كل هذا.

ومن الحقائق الثابتة التي لا يختلف عليها أحد:

أن البابا شنودة يكثر من لقاء سفراء الدول الأوروبية وخاصة أمريكا، وأنه كلما سافر إلى الخارج استقبله الرئيس الأمريكي، وبالطبع هذا أمر خارج عن الحدود التي ترسمها العقيدة القبطية لمهمات البطريرك، وهذا تدخل في السياسة مخالف للتراث القبطي.

أن البابا شنودة مفرط في تصريحاته السياسية والصحفية. ولم يترك قضية سياسية تخص المسلمين أو الأقباط إلا وأدلى برأيه فيها، ولعل من أهم السمات الخاصة بالبابا شنودة هو حضوره الصحفي المستمر وإكثاره من الأحاديث الصحفية بحيث أصبح أحد نجوم الصحافة الثابتة منذ ١٩٧١ وحتى اليوم.

وهذا أيضًا خروج على التقاليد القبطية والتراث القبطي والمهمات الدينية للبطريرك.

إن البابا شنودة كان وراء عقد المؤتمر القبطي في يناير ١٩٧٧ وقد طالب المؤتمر بإذاعة قبطية وجامعة قبطية، ومزيد من التمثيل القبطي في هيكل النظام السياسي، وحذر المؤتمر من تطبيق الشريعة الإسلامية، وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩١١ وقاطع هذا المؤتمر.

أن البابا شنودة احتج بشدة على النية لتطبيق الشريعة الإسلامية واعترض على تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية، وعلينا أن نقارن هنا بين موقف البابا شنودة الذي يقف بنفسه بل يدبر عقد مؤتمر قبطي، وبين موقف البابا كيرلس الخامس عندما رفض عقد المؤتمر القبطي سنة ١٩٧٧ ذلك صراحة وتحذيره من التفكير في تطبيق الشريعة الإسلام بل إن البابا شنودة يصوم احتجاجًا على ظهور النية بتطبيق بعض الأحكام الإسلامية كما أعلن إلغاء الاحتفالات الدينية احتجاجا على ذلك.

وفي الحقيقة فإن هذه النقطة تمثل قمة الاستفزاز، وتمثل أيضًا قمة الخروج على التراث القبطي والوطني، فالشريعة الإسلامية إذا كانت بالنسبة للمسلمين مظهرًا من مظاهر طاعة الله تعالى، فإنها بالنسبة للمسلم والمسيحي مظهر من مظاهر الاستقلال الوطني والتميز في الهوية والانتماء، وبالتأكيد على المشروع الحضاري الوطني ورفض المشروع الحضاري الأوروبي.

والبابا شنودة هنا يخطئ عدة أخطاء:

أولها: ـ أنه يخرج عن حدود وظيفته الدينية التي حددها التراث الكنسي ويتدخل في أمور سياسية.

وثانيها: ـ أنه يعادي المشروع الحضاري للأمة الذي يؤمن به الأقباط والمسلمون أي هو هنا خارج على الإجماع الوطني ومنحاز إلى المشروع الحضاري الغربي.

وثالثها: ـ أنه هنا خرج على الوجدان القبطي المنحاز عمومًا إلى المشروع الحضاري الإسلامي، باعتبار أن الأقباط جزء من النسيج الثقافي والحضاري الإسلامي، ومنحازون إلى الحضارة والثقافة والوطن الإسلامي، وخرج على هذا الوجدان القبطي خصوصًا في مسألة الحدود الإسلامية حيث أكد بحث أجراه المعهد القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة تحت إشراف د. أحمد المجذوب سنة ١٩٨٥ أن ٧٢٪ من الأقباط يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهذه النسبة تعد إجماعًا قبطيًا على هذا التطبيق، لأنها جاءت من الأقباط برغم توجيهات البابا لهم برفض ذلك وبرغم صيامه هو شخصيًا احتجاجًا على ذلك، وبرغم موقفه الصريح والمعلن من الشريعة وموقف المجمع المقدس الذي يديره من قضية الشريعة.

أي أن هذه النسبة جاءت بالمخالفة لرأي البطريركية، وهذه نقطة هامة جدًا إذا أدركنا طبيعة المجتمع القبطي وعلاقة الشعب القبطي بالبطريركية.

أن هناك العديد من الجمعيات القبطية في داخل مصر وخارجها وكذلك هناك

تجمعات قبطية في المهجر، وخاصة في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وهناك صحفا تعبر عن هذه الاتجاهات. وهؤلاء يعلنون صراحة أن مصر ملك للمسيحيين، وأن على المسلمين أن يرحلوا منها! أو ينادون بإقامة دولة قبطية، أو يصل بهم الأمر إلى السب والقذف في حق الإسلام والرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم والمسلمين عمومًا.

وإذا كنا ندرك ونؤكد أن عموم الأقباط يدينون هذه الممارسات ويرفضونها، وإذا كنا ندرك أن هذه التجمعات مشبوهة الارتباطات والتمويل وأنها لا تعبر إلا عن نفسها. فإن الكثير من القرائن تقوم على دعم البابا شنودة لهذه التجمعات.

وإذا أسقطنا هذه القرائن فإن البابا شنودة على الأقل لم يقف موقف الإدانة من هذه التجمعات، ولم يظهر لها الانتقاد فضلاً عن إصدار حرمان كنسي لها.

وهذه التجمعات المشبوهة يقول عنها الأنبا غريغوريس (أن الجمعية القبطية التي تتبنى الفتنة الطائفية بين أقباط المهجر في أمريكا وكندا واستراليا وأوروبا وضعت لها دستورًا في عدم الولاء للسفارات المصرية بالخارج، وهذا اعتداء على مبادئ الكنيسة وأن هذه الجمعيات على صلة مشبوهة مع دول وعناصر معادية لمصر، وأن لها مخططات للقيام بمظاهرات وطبع منشورات ضد مصر).

إن البابا شنودة يكثر من استقبال ودعم عناصر الإرساليات التبشيرية الأمريكية خصوصًا والأوروبية عمومًا، وهذا مخالف للتراث الكنسي المناهض للإرساليات التبشيرية، كما أن البابا يتعاون سرًا وعلنًا مع مجلس الكنائس العالمي، وهو المجلس المرتبط بالمخابرات الأمريكية وهذا أيضًا خروج على التراث الكنسي القبطي التقليدي في الاستقلال عن الكنائس الأوروبية.

إن البابا شنودة يتحالف مع العلمانيين عمومًا والشيوعيين خصوصًا، وهذا بالطبع أمر يعاكس تمامًا عقائد المسيحية عمومًا والقبطية خصوصًا، وقد ظهر هذا واضحًا في منشور البابا أثناء انتخابات نقابة الأطباء سنة ١٩٩٠ ولعل هذا التحالف المشبوه يستحق وقفة أكثر تفصيلاً.

وإذا كنا قد اعتمدنا على الأحداث الثابتة والمواقف المعلنة التي لا ينكرها أحد وعلى حيثيات حكم قضائي فإننا هنا سنورد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة نقلاً عن الأستاذ أنور محمد في كتابه (السادات والبابا) مع الأخذ في الاعتبار أن رأينا في تقرير المباحث هذا، وتقارير المباحث عمومًا هي مجرد محضر تحريات أو جمع استدلالات ويخضع تقدير ما جاء فيه لرقابة القضاء.

يقول الأستاذ أنور محمد: والاتهامات التي أوردها تقرير المباحث في حق البابا شنودة أربعة هي: ـ

أولاً: تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر وأن البابا شنودة كان يحث المسيحيين على إثبات الوجود المسيحي المتميز؟

ثانيًا: الحض على كراهية النظام القائم. وأنه يقوم بإيفاد الشخصيات الدينية لتعبئة الرأي العام المسيحي في الخارج ضد النظام والسلطات في مصر.

ثالثًا: إضفاء الصبغة السياسية على منصب البطريرك واستقلال الدين لتحقيق أهداف سياسية.

رابعًا: إثارة الأقباط.

في حديث البابا شنودة إلى الأستاذ أنور محمد في كتابه. يقول البابا شنودة:

(إن رئيس مجلس الكنائس العالمي. ووفدًا من الكنائس الأمريكية ورئيس وزراء اليونان قد توسطوا لدى السلطات المصرية للإفراج عن البابا شنودة المحدد إقامته في الدير) ولا ندري إن كان هذا مجرد حرص على حقوق الإنسان أم تدخلاً في شئون مصر الداخلية؟ ولماذا لم يرفض البابا شنودة هذه الوساطات ويستنكرها خاصة أن علاقات مجلس الكنائس العالمي بالمخابرات الأمريكية أمر معروف.

وفي نفس الحديث يحكي البابا شنودة لأنور محمد في كتاب (السادات والبابا) أن كثيرًا من الجامعات والمعاهد، وكذلك عمد المدن الأمريكية كانوا في استقبال البابا

وأن الجامعات والمعاهد والمدن دعته لإلقاء محاضرات، وأن الكثير من المدن الأمريكية سلمته مفاتيحها وكذلك إحدى المدن أعطته حق المواطنة. كما أنه استقبل من الرئيس الأمريكي كارتر.

ونسأل بدورنا لماذا اهتمام السياسيين الأمريكيين ومراكز الأبحاث والمعاهد والجامعات وعمد المدن بشخصية دينية قبطية من المفترض أنه وفقًا للعقيدة الكنسية القبطية أنه لا علاقة لها بالسياسة؟!

obeikan.com